

الآليات المؤسسية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر

the institutional mechanisms to combat administration corruption in Algeria

معيذة نوال¹ * شعباني مجيد²

Chabani madjid Maiza nawel

¹ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-الجزائر3، الجزائر، maiza.nawel@univ-alger3.dz² كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-جامعة امجد بوقرة -بومرداس، الجزائر،

mcha2016@gmail.com

تاريخ النشر: 2021-10-26

تاريخ القبول: 2021-10-21

تاريخ الاستلام: 2021-08-17

ملخص:

تهدف الدراسة إلى الإحاطة بظاهرة الفساد الإداري ومختلف مسبباتها وأثارها الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، حيث استفحال الظاهرة في مختلف القطاعات بسبب آثار وخيمة على اقتصاد أي بلد من تذبذب في النمو الاقتصادي ومعدلات الاستثمار الأجنبي وعدم الاستقرار السياسي والأمني، ما دفع الجزائر كغيرها من الدول في محاربة الظاهرة عبر استراتيجية تشريعية ومؤسسية واقتصادية، خاصة وأن ترتيب الجزائر في الدرجات الدنيا ضمن مؤشرات مدركات الفساد في العقد الأخير يندر ناقوس الخطر

وقد أنشئت الدولة السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته والديوان المركزي لقمع الفساد، كهيئتين متخصصتين في كشف الفساد والمفسدين بصلاحيات وقرارات تساعد على ذلك، ورغم هذا هناك بعض العوائق التي توجههما لا بد من إزالتها للنجاح أكثر في القضاء على ظاهرة الفساد الإداري أو على الأقل الحد من انتشارها.

الكلمات المفتاحية: فساد إداري؛ مؤشرات مدركات الفساد؛ رشوة

تصنيف JEL : M10;L21;H77

Abstract:

the study aims to capture the phenomenon of administrative corruption and its various causes, and economic and social impacts in Algeria, in addition to the various institutional structures established by the state to confront corruption in general and administrative corruption in particular, as the phenomenon has exacerbated in various sectors causing disastrous effects on the economy of any country from fluctuations in economic growth and investment rates, Algeria, like other countries, hastened to fight the phenomenon through a legislative, institutional and economic strategy, especially since Algeria's ranking in the lowest ranks within the corruption perceptions indicators in the last decade warns of alarm, so the state established the National authority for the Prevention and Control of Corruption and the Central Bureau to suppress Corruption, as two bodies specialized in uncovering corruption and the corrupt, with powers and decisions that help them in this, and despite this there are still some obstacles that direct them that must be removed in order to succeed more in eliminating the phenomenon of administrative corruption or at least limiting its spread

1. مقدمة :

أخذ الفساد الإداري والفساد عامة أبعادا خطيرة في الجزائر لاسيما في السنوات الماضية، مع توالي الفضائح حول عمليات تهريب الأموال والاختلاس التي فاقت التصورات، هذا الانتشار المخيف لظاهرة الفساد الإداري كشف مدى هشاشة بناء الدولة، والتي كانت سبب مباشر في تقادم الظاهرة وانتشارها على جميع الأصعدة، ما دفع الجزائر للمسارعة في التصدي لها بعدما كان مجرد الحديث عنها من المحرمات أقرت الدولة في العقد الأخير بضخامة استفحالها، وسارعت للمصادقة على مختلف الاتفاقيات الدولية كاتفاقية الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، معلنة بذلك انضمامها للجهود الدولية الرامية لمناهضة الفساد وتجريم كافة صورته ومعاقبته مرتكبيه، وسعت إلى تطبيق الأحكام التي تضمنتها الاتفاقيات وتكريسها على المستوى الوطني، ومن بين تلك الأحكام نجد مواد تحث على ضرورة إنشاء هيئات مستقلة تتولى منع الفساد وهذا ما فعلته الجزائر أملا منها في تخفيف حدة الفساد الإداري المستشري في المؤسسات العمومية الإدارية أو الاقتصادية.

وعليه قمنا بطرح إشكالية الورقة البحثية على النحو الآتي:

ما مدى فاعلية المؤسسات والهيئات الخاصة بالوقاية من الفساد ومكافحته في الجزائر؟

1.1. فرضية الدراسة: قصور الهيئات المكلفة بمكافحة الفساد الإداري في تأدية مهمتها بسبب غياب الإدارة السياسية لذلك.

2.1. أهداف الدراسة: يهدف البحث إلى: تسليط الضوء على أسباب انتشار الفساد الإداري والآثار التي تنتج عنه، بالإضافة إلى التعرف على مختلف الهيئات الخاصة بمكافحة الفساد في الجزائر وتقييم دورها بهذا الخصوص.

3.1. أهمية الدراسة: وتكمن أهمية الدراسة كون الفساد الإداري أخطر أنواع الفساد، نظرا لما يخلفه من آثار فتاكة على اقتصاد الدولة وأمنها الاجتماعي واستقرارها السياسي، لذا تزايد الاهتمام بدراسة هذه الظاهرة في السنوات الأخيرة من طرف الباحثين في مختلف الاختصاصات.

4.1. الدراسات السابقة: من بين الدراسات المهمة التي عالجت موضوع الفساد الإداري في الجزائر دراسة (بوطورة، سمايلي، 2019) والتي سعت التعرف على تأثير ظاهرة الفساد الإداري على حقوق الإنسان والتنمية البشرية في الجزائر وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها أن مجهودات الجزائر وإجراءاتها التشريعية والإصلاحية المصاحبة في كل قطاعها تنقصها الفاعلية لمكافحة الفساد، والوقاية منه تتطلب بيئة ملائمة بأبعادها التشريعية والرقابية والقانونية والإعلامية، كما لا يمكن تجاهل دور المؤسسات التربوية في تحجيم الفساد بواسطة زرع القيم الفاضلة التي ترفض الفساد بكل صورته، وتوضح الدراسة أن النظام السياسي الديمقراطي هو الكفيل بالقضاء تدريجيا على الفساد بمشاركة كل الأطراف الفاعلة في هذا المجال، مع وجود دولة القانون والحكم الرشيد، كما قامت دراسة سارة بوسعيد، و شراف عقون سنة

(2018) بالبحث في واقع الفساد في الجزائر وآليات مكافحته وخلصت الدراسة لعدم فاعلية وجدوى الآليات المتعددة التي وضعتها الدولة لمكافحة الفساد وعدم فاعلية أيضا القوانين والتشريعات التي سنتها بسبب سوء تطبيقها وتجسيدها على أرض الواقع.

5.1. منهجية الدراسة: اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي لتلائمه مع طبيعة الموضوع وللإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم هذه الورقة البحثية إلى محورين هما:

- ماهية الفساد الإداري في الجزائر.
- الآليات المؤسسية الخاصة بمكافحة الفساد الإداري في الجزائر.

2. ماهية الفساد الإداري:

الفساد الإداري ظاهرة معقدة لا بد من الإحاطة النظرية لها حتى يتسنى فهمها وهو ما سيتم التطرق له:

1.2. ماهية الفساد الإداري عامة: قبل التطرق لمفهوم الفساد الإداري لا بد من ذكر تعريف للفساد عامة من الناحية اللغوية والاصطلاحية، حيث جاء في معجم الوسيط أن الفساد لغة هو الخلل والاضطراب فيقال أفسد الشيء أي إساءة استعماله، فالفساد هو نقيض الصلح (البيتم ومسكين، 2018، ص337)، وأما اصطلاحا فالفساد الإداري هو سلوك وظيفي مخالف للأنظمة والقوانين الرسمية ومنحرف عن الاخلاقيات الوظيفية والقيم والأعراف المجتمعية، من أجل تحقيق مصلحة شخصية مادية كانت أو معنوية (بوطورة وسمايلي، 2019).

2.2. ماهية الفساد الإداري وفق التشريع الجزائري: حاول المشرع الجزائري الإحاطة بماهية الفساد عامة والفساد الإداري خاصة عبر ما يلي:

- **تعريف الفساد الإداري وفق القانون الجزائري:** لقد صادقت الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وكذا اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومحاربه المعتمدة في 12 جويلية 2003 ، بمابوتو وهو الأمر الذي دفع بالمشرع الجزائري إلى استحداث قانون خاص بجرائم الفساد أطلق عليه تسمية قانون الوقاية من الفساد ومكافحته الصادر في 20 فيفري (خالف ، الحماية الجنائية للوظيفة الادارية من مخاطر الفساد، 2006)2006 ، وقد جاء تعريف الفساد بأنه " كل الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من هذا القانون"، ونجد بأن المشرع الجزائري قد نص على تجريم مجموعة من الأفعال واعتبرها جرائم فساد وصلت إلى أكثر من 20 جريمة.

وقبل صدور قانون 06-01 كان يعاقب على جرائم الفساد بمقتضى القواعد العامة المتضمنة في القوانين العقابية، وقد استحدثت السلطات العمومية في الجزائر المنظومة القانونية بإصدار القانون 06-01، ضمن سياسة تشريعية تصبو إلى ملاحقة الجريمة المنظمة، ويمثل هذا الاطار القانوني القاعدي ثورة تشريعية لسد الفراغ القانوني في مجال مكافحة الفساد في الجزائر، وتضمن القانون 74 مادة تحتوي مختلف آليات الوقاية والتدابير الردعية ومبادئ الحوكمة والشفافية الحائلة دون تنامي هذه الظاهرة، بالإضافة إلى النص على مكونات مؤسسية خاصة لمكافحة الفساد (قادة ، 2019، ص 03).

أ. إيجابيات القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته: ذكر العديد من المختصين في علم القانون محاسن القانون رقم 06-01 على النحو التالي:

- يواكب الفكر القانوني الجديد عن طريق التوسع في بعض الجرائم الكلاسيكية على غرار جريمة الرشوة، إضافة إلى إعطاء مفاهيم جديدة لجرائم تضمنها قانون العقوبات مثل جريمة الاخفاء، وجريمة إعاقة سير العدالة (ميموني و خليفة ، 2009 ، ص246).

- وقد أحسن المشرع الجزائري حينما نقل أحكام الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد ودمجها تشريعيا في القانون الداخلي، كما أن تطرقه للجرائم المشكلة للفساد كل واحدة على حدى جنبه تقديم تعريف مشوب بالقصور من جهة ومكنه من احترام مبدأ الشرعية من جهة ثانية (بكوش ، 2013 ، ص09).

ج. سلبيات القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته: تعرض القانون لعدة انتقادات أهمها:

- المشرع كان يكفيه فقط تعديل قانون العقوبات دون سن قانون جديد (بكوش ، 2013 ، ص31)؛
- لم يدمج تعريفات متنوعة لتأطير وتغطية كل الأوجه الممكنة التي تجسد الفساد، إذ وجب عليه أن يحدد مفاهيم تمتاز بالدقة والشمولية على الرغم من أنها تتقاطع مع مفاهيم أخرى (بقدي، 2012، ص211)؛

- كما وجب عليه أيضا تقديم تعريفات للمتدخلين غير المباشرين في عملية الفساد كالوسيط والشخص المحرض والشريك، فهو يتيح الفرصة للاحتيال على القانون (بقدي، 2012، ص212)؛
- ومن جهة أخرى لم يطرح أي إشكال حول الجرائم المستحدثة ولا حول الجرائم التقليدية التي ألغيت وعضت بنصوص أخرى بموجب قانون مكافحة الفساد (بكوش ، 2013 ، ص 10).

3.2. أسباب انتشار الفساد الإداري في الجزائر: العوامل والظروف التي ساعدت على استفحال وانتشار الظاهرة على نحو تصاعدي عديدة، ولكن سنركز الضوء على العوامل الاقتصادية والاجتماعية منها على النحو الآتي:

أ. العوامل الاقتصادية: من العوامل الاقتصادية التي ساهمت في انتشار الفساد الإداري ما يلي:
- النهج الاقتصادي: انتهجت الدولة الجزائرية المذهب الاشتراكي بعد الاستقلال، فملكية الدولة للمؤسسات ووسائل الإنتاج واحتكارها للنشاط الاقتصادي تسبب في العديد من ممارسات الفساد وخسائر ضخمة لخزينة الدولة، نتيجة للعجز المتكرر للمؤسسات حتى تم تصفيته وإعلان إفلاسها، بالإضافة إلى الفساد في المشتريات الحكومية وفي أنظمة الإعانات التي تقدمها الدولة للمؤسسات العمومية (كمبريلي، 2000، ص123)، ولجوء السلطة إلى سياسات تصنيعية مكلفة وسريعة، وللجوء الزائد لتعاون التقني الأجنبي ما أدى إلى عملية تراكمية للنقبات الغير مبررة (براهيمي ، 2006 ، ص842).

- الفترة الانتقالية التي مر بها الاقتصاد الجزائري: استفحل الفساد أكثر بسبب الفترة الانتقالية التي عرفها الاقتصاد الجزائري من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي الحر، حيث أن الاقتصاد

الجزائري لم يكن مهياً بشكل جيد للدخول إلى اقتصاد السوق الحر، سواء من ناحية الهياكل والمؤسسات أو من ناحية القوانين والتشريعات التي تميزت بوجود العديد من الثغرات التي جعلت من الجزائر أرضاً خصبة لانتشار الفساد الإداري، وهذا ما يتجلى من خلال انتشار الاقتصاد الموازي والحركة المكثفة للسوق السوداء (خالد، 2001، ص231).

- **الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري:** الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي حيث يقوم على استراتيجية استنزافية للثورة البترولية والغازية وهذا على حساب استراتيجية التصنيع، الأمر الذي يجعل الاقتصاد الجزائري رهينة الإيرادات الربعية المتحققة في الأسواق الدولية (عبد الجليل ، 2017، ص77).

- **الخصخصة الفوضوية:** التي باشرتها الجزائر مع بداية التسعينات، حيث أن بيع المؤسسات الوطنية وتطهيرها لم يكن وفق قواعد علمية مضبوطة ومدروسة، فعملية بيع المؤسسات تمت عن طريق وسطاء في صفقات مشبوهة كانت الدولة هي الطرف الخاسر فيها، أضف إلى ذلك أن هذه الخصخصة العمياء لم تراخ مصلحة العمال، حيث تسببت في فقدان الآلاف من مناصب الشغل (زرارقة، 09-08 افريل 2007، ص12).

- **عدم كفاءة وفعالية كل من النظام المالي والضريبي:** نتيجة لضعف الرقابة ووجود ثغرات في القوانين وعدم التطبيق الصارم لها، حيث تعرف الجزائر ارتفاعاً كبيراً لجرائم تبييض الأموال وتحويلها سنوياً لمبالغ ضخمة للبنوك الأجنبية في الخارج، كذلك يتميز النظام الضريبي بالضعف وتدني كفاءته ووجود العديد من النقائص كاحتوائه على رسوم وضرائب عديدة لنفس النوع (قارة، 2010، ص222).

- **اقتصاد المديونية:** يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد مديونية حيث تتركز معظم السياسات الاقتصادية فيه على تسيير وإدارة أزمة المديونية، وتعتبر عاملاً رئيسياً في فساد النخب الحاكمة ذلك أن القروض المالية عادة ما تخصص لشراء الأسلحة (ليمام ، 2011، ص 102).

ب. العوامل الاجتماعية: وتتمثل الأسباب الاجتماعية التي ساهمت في انتشار الفساد الإداري في الجزائر فيما يلي:

- **التركيبة الاجتماعية للمجتمع الجزائري:** ما زالت الروابط العائلية والجهوية هي العامل الأقوى والمسيطر بالعلاقات الاجتماعية في المجتمع الجزائري، مما أتاح الفرصة لممارسة العديد من أشكال الفساد الإداري كالواسطة في تعيين الأقرب في مناصب الشغل ومن لم يملك الوساطة لجأ إلى دفع رشاي مقابل تعيينه.

- **تدني المستوى التعليمي والثقافي للأفراد:** تعاني الجزائر من ارتفاع كبير للأمية رغم تراجعها في الوقت الحالي، ناهيك عن ضعف الثقافة القانونية وجهل المواطن بالإجراءات الإدارية وبحقوقه، كما يلجأ الموظف الفاسد في كثير من الحالات إلى تعقيد الإجراءات أمام المواطن البسيط والذي يجد نفسه مضطراً لدفع الرشوة لانتهاه من معاملته في أسرع وقت (زرارقة، 09-08 افريل 2007، ص12).

- **عالمي الفقر والغنى:** إذ يلعبان دورا بارزا في انتشار الفساد الإداري، فأما الفقر فيمكن في رشوة صغار الموظفين ذوي الدخل الضعيفة وأما الغنى فيتجلى في عمليات الاختلاس، تقاضي العمولات، وغسيل الأموال (ابو سليم ، 2010، ص19).

د. **العوامل الإدارية:** الأسباب الإدارية التي ساهمت في انتشار الفساد الإداري بالجزائر هي: (بقشيش ، 2012، ص ص: 80-81)

- زيادة التضخم الوظيفي والتنظيمي للجهاز الحكومي وتحوله إلى هيكل هش؛
- تحول الجهاز البيروقراطي إلى مركز قوة في المجتمع الجزائري، يسيطر على موارد الأمة ما مكن النخبة البيروقراطية من التحصن واكتساب مناعة ضد المساءلة والحساب؛
- هجرة الكفاءات الإدارية الجزائرية وافتقار الإدارة إلى الكوادر الماهرة القادرة على تخطيط وتنفيذ البرامج؛
- التهرب من المسؤولية وانتشار الاتكالية في مختلف المستويات البيروقراطية؛

4.2. مظاهر الفساد الإداري في الجزائر: تشهد الجزائر نموا سريعا لظاهرة الفساد الإداري بمؤسساتها لذا

وجب التطرق إلي مختلف مظاهرها في التالي:

أ. **الرشوة:** تمثل كل نفع يحصل عليه الموظف مسبقا نتيجة تنفيذه عملا غير قانوني لصالح الراشي، أو حتى الامتناع عن تنفيذه بهدف إلحاق الضرر بطرف آخر (بن عزوز، 2016، ص203)، وقد أصدرت المنظمة الدولية للشفافية حول الفساد في العالم تقريرا سنة 2004 يشير أن من بين 75% من المؤسسات الجزائرية التي شملها الاستطلاع حول الفساد وجهت 6% من رقم أعمالها للعمولات والرشاوي (وصاف ، 08-09 مارس 2005، ص343) ؛ والجدول التالي يوضح تطور حجم جرائم الرشوة والمبالغ المخصصة لذلك على المستوى الوطني.

الجدول رقم 01: حجم جرائم الرشوة والمبالغ المخصصة له على المستوى الوطني

| السنة | نوع الرشوة | المبالغ المرصدة للعملية |
|-------|----------------------------------------|-----------------------------------------------------------|
| 1988 | صفقات تجارية واستثمارية غير مشروعة | 26 مليار دولار |
| 1990 | استيراد صفقة قمح فاسدة بميناء وهران | 1 مليار و 200 مليون دولار |
| 1996 | عرض 226 ملف | 7.9 مليار دولار |
| 1996 | وجود 1698 قضية مساس بالاقتصاد (جبايي) | 3.6 مليار دولار |
| 1998 | فضيحة مؤسسة سيدار | 18 مليار دولار |
| 1999 | قطع غيار مزورة كشفت عن خبيرة الجمارك | 274 مليون دج |
| 2000 | فضيحة مركب الحجار | 100.401.423.28 مليار دينار |
| 2003 | فضيحة خليفة | 1.5 مليار دولار وما بين 3 إلى 5 مليار دولار حسب المتتبعين |
| 2007 | قضية سوناطراك | غير معلن عنها |
| 2009 | قضية البنك الوطني الجزائري | 287 مليون دولار |

| | | |
|----------------|----------------------------|------|
| 20 مليار دولار | قضية الطريق السيار شرق غرب | 2011 |
|----------------|----------------------------|------|

المصدر: بن حركو، حراث، مزروق، 2018، ص 279

وحسب تقرير التنمية البشرية لعام 2010، فإن ضحايا الفساد أي الأشخاص الذين واجهوا حالة رشوة في الجزائر قد بلغت نسبتهم 28% في 2008، وهي نسبة مرتفعة جدا لها دلالة خطيرة على استفحال الظاهرة في أوساط المجتمع الجزائري.

أ. **الاختلاس:** يقصد به الاستلاء أو الحيازة الكاملة على منفعة معينة بعنصرها المادي والمعنوي بغير رضا مالكة أو حائزه، ويتم في المؤسسات العامة والخاصة بمختلف أشكالها (قواجلية ، 2016، ص 50)، وقد تناول القانون الجزائري ظاهرة الاختلاس، حيث يعاقب بالحبس وغرامة مالية محددة، كل موظف عمومي تسبب بإهماله الواضح في سرقة أو اختلاس أو تلف أو ضياع أموال عمومية أو خاصة أو أشياء تقوم مقامها أو وثائق أو سندات أو عقود أو أموال منقولة وضعت تحت يده سواء يحكم وظيفته أو بسببها (بومعراف ، 2017، ص143) ، وقد عجت الصحف الجزائرية بأخبار الاختلاس ونهب ثروة البلاد لمئات المليارات فمثلا: في بريد الجزائر تم اختلاس 6.9 مليار سنتيم من دفتر التوفير والاحتياط التابعة لـ 11 زبون في 2014، وتعرض ضحايا من بريد الجزائر ببسكرة خلال 2017، إلى اختلاس 8 ملايين من حساباتهم، إلا أن القضايا أغلقت ولم يتم التبليغ عنها ولم يتم حتى تحريك لجنة الانضباط لبريد الجزائر (بوظورة و سمايلي، 2019، ص 05) .

- **التبذير، الاسراف واستخدام المال العام:** يكون التبذير في الانفاق العام من خلال منح التراخيص أو إعفاءات ضريبية أو جمركية لأشخاص أو مؤسسات بدون وجه حق، مما يؤدي إلى حرمان الخزينة العامة من أهم مواردها، أما عن الاستهلاك الزائد عن الحاجة فله علاقة مباشرة بضعف الدخل الفردي وغلاء المعيشة، ونهب المال العام يعني الحصول على أموال الدولة والتصرف بها من غير وجه حق (سلامي، سلامي، وبن تقات، 2018، ص 111).

د. **التسيب الإداري:** تعني إساءة استخدام الوقت ولذا فان التسيب عادة ما يحدث عندما لا يحضر العامل ليمارس عمله في الوقت المحدد للعمل، وهذا مع تواطؤ بعض المسؤولين عن تسجيل الدخول والخروج من العمل أو استغلال فرصة تأخر بعض المسؤولين وانصرافهم المبكر، وهي ممارسات يومية طبيعية عند غالبية المسؤولين في الإدارات الجزائرية (جاب الله، 2013، ص103).

هـ. **المحاباة، المحسوبية والواسطة:** يقصد بالمحاباة تفضيل جهة على أخرى بغير وجه حق، أما المحسوبية فهي اسناد وظيفة أو منصب أو موقع ما للفرد أو جهة غير مستحقة لذلك (بومعراف ، 2017، ص136)؛ أما **الواسطة** فهي تدخل شخص ذو مركز ونفوذ لصالح من لا يستحق، وحسب التحقيق الميداني الذي أجراه الديوان الوطني للإحصائيات خلال عام 2013، شمل أزيد من 115 ألف جزائري، ينتمون إلى قرابة 22 ألف أسرة، فإن أكثر من 73 بالمائة من أفراد العينة يؤكدون اتصالاتهم بمعارفهم أو أحد أقاربهم

لمساعدتهم في توفير منصب شغل، بما فيهم أشخاص متقاعدون أكدوا أنهم تحصلوا على وظيفة في الماضي عن طريق علاقات شخصية ووساطات أو "معروفة".

و. **البيروقراطية:** ويرجع الكثير من الباحثين والكتاب سلبيات بيروقراطية الإدارة في الجزائر إلى أسباب عديدة، أهمها استيلاء جماعة من الأفراد المكونين للإدارة على السلطة واحتكار جهاز الدولة، مع تهيمش كل الهيئات والتنظيمات الوسيطة كالأحزاب والجمعيات، ما أدى إلى انتشار الإهمال وسوء معاملة المواطنين وعدم تلبية حاجتهم وتنامي ظاهرة الوساطة والرشوة (مراح، 2001، ص32).

ز. **استغلال المنصب العام وإساءة النفوذ:** تعد ظاهرة استغلال السلطة والنفوذ من أهم مظاهر الفساد الإداري في الجزائر، وهذا ما يجعل النظام الإداري الجزائري يبدو على شكل اقطاعات ومراكز نفوذ موزعة بين الأقارب والحاشية، وانتشار هذه المظاهر أفقد الدولة مصداقيتها (جاب الله، 2013، ص103).

5.2. الفساد الإداري في الجزائر من خلال مؤشر مدركات الفساد: هو المؤشر الذي يرتب الدول وفقا لدرجة وجود الفساد بين المسؤولين والسياسيين فيها، ويعد من أهم المؤشرات التي تصدرها منظمة الشفافية الدولية، ويرتكز أساسا على الفساد في القطاع العام (غزوان، 2016، ص172)، ويبين الجدول التالي مؤشر مدركات الفساد في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2003 و2020، حيث لم يتم إدراج الجزائر ضمن الدول المصنفة إلا ابتداء من عام 2003:

الجدول رقم 02: مؤشر مدركات الفساد الجزائر (2003-2019)

| السنة | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
|--------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| الرتبة | 105 | 112 | 105 | 94 | 100 | 88 | 108 | 112 | 105 | 106 | 104 |
| النقطة | 2.9 | 2.9 | 3.4 | 3.6 | 3.6 | 3.6 | 3.4 | 3.3 | 3.5 | 3.5 | 3.6 |

المصدر: <https://www.transparency.org/fr/cpi/2019/results/dza>

يلاحظ من الجدول تدرج تصنيف الجزائر بـ 2,9 نقطة و 3,6 في الفترة 2010-2020، حيث احتلت على سلم مؤشر الشفافية المرتبة 88 عام 2015 بدرجة 3,6 وهي احسن مرتبة لها، والمرتبة 112 من أصل 183 بلد شمله المسح عام 2011 لتتحصل على رصيد ضعيف ومنخفض جدا بـ 2,9 من 10 بعدما كانت في المرتبة 105 سنة 2010، ويتكرر هذا السيناريو التراجيدي والوضعية المأساوية للمرة التاسعة على التوالي دون تسجيل أي تطور إيجابي، بمعنى أنها لم تستطع أن تقفز فوق حاجز الـ 3 نقاط، ومنه نستنتج أن البلاد تؤكد غرقها أكثر في بحر الفساد، حيث صنفت خلال السنوات الخمس الأخيرة ضمن القائمة السوداء، واعتبرت من بين الدول العاجزة عن مكافحة الفساد حسب منظمة الشفافية الدولية لمكافحة الفساد، الأمر الذي يدل على أن المؤسسات العاملة بالسوق الوطني سواء العمومية أو الخاصة تعيش في بيئة اقتصادية أقل شفافية يعيش فيها الفساد بكافة مظاهره وأشكاله.

6.2. الآثار الناجمة عن تفشي ظاهرة الفساد الإداري في الجزائر: تتمثل هذه الآثار في:

أ. الآثار الاقتصادية للفساد الإداري في الجزائر: من بين الآثار الاقتصادية التي خلفها الفساد الإداري في الجزائر ما يلي:

- تشجيع التهرب الضريبي والجمركي ورؤوس الأموال للخارج: كشفت دراسة تمت خلال 1996 و2000 أن التهرب الضريبي في قطاع تجارة التبغ مثلا بلغ حوالي 100 مليار دينار جزائري أو ما يزيد عن مليار دولار وهي تقديرات تبدو متفائلة جدا بالأرقام القياسية التي قدرته ما بين 3,4 و6,9 مليار دولار خلال تلك الفترة (غربي ، 2010، ص21)، فالتهرب الضريبي يفقد الدولة ما يفوق 50 مليار دينار جزائري سنويا، نتيجة الفساد الإداري وانعدام الشفافية، وقدرت حجم الأموال المهربة سنويا باتجاه البنوك الأجنبية بأكثر من 4 مليارات دولار مصدرها عمليات الاختلاس والرشاوي، حيث ذكرت بعض التقارير أن حجم الأموال المودعة في البنوك الأجنبية سنة 1999 يقارب 40 مليار دولار (مغربي ، 2020، ص157).

- تدهور النمو الاقتصادي: واصلت الجزائر جهودها لبلوغ معدلات نمو اقتصادي مقبولة بتنفيذ عدة برامج تنموية على غرار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2004/2000، وبرنامج دعم النمو 2005-2014 إلا أن معدلات النمو الاقتصادي بقيت ضعيفة ومتذبذبة بعد ثلاثة عقود من الانفتاح الاقتصادي (طيبة و رملوي، 2019، ص55)، والجدول الموالي يوضع معدلات نمو اقتصاد الجزائر في العقدين الآخرين:

الجدول رقم 03: تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

| السنة | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 |
|--------------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| معدلات النمو | 0,8 | 1,2- | 1,6 | 2,2- | 0,9- | 3,8 | 3,7 | 1,1 | 5,1 | 3,2 | 2,4 |
| السنة | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 |
| معدلات النمو | 2,1 | 4,7 | 6,9 | 5,2 | 5,1 | 2 | 3 | 2,4 | 1,6 | 3,6 | 2,9 |
| السنة | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | | |
| معدلات النمو | 3,4 | 2,8 | 3,8 | 3,9 | 3,6 | 1,4 | 2,3 | 0,8 | 1,9 | | |

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على:

- معطيات بنك الجزائر والبنك الدولي.

- محمودي مليك، بركان يوسف، الجزائر، 2016، ص ص: 264-266

يلاحظ من الجدول أن معدلات النمو الاقتصادي منخفضة وفي تذبذب دائم، فالبرامج التنموية المتبناة على الرغم من ارتفاع قيمتها إلا أنها لم تستطع تحقيق معدلات نمو مستقرة والتي انهارت إلى غاية 0,8 % سنة 2019، ولا تحقق التنوع الاقتصادي ولا حتى التخفيض من فاتورة الاستيراد التي بلغت أقصى قيمة لها سنة 2015 بـ 57 مليار دولار (بلعايد و مزهود، 2020، ص138)، وغيرها من

المؤشرات الكلية التي كانت وضعيتها من سيئ لأسوء، وأعقبت هاته البرامج عدة قضايا فساد كقضية الطريق السيار شرق-غرب وقضية كمال البوشي.

- **أثر الفساد الإداري على الاستثمار الأجنبي:** إن الفساد الإداري يشكل عائق أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك نظرا لزيادة درجة المخاطر وعدم اليقين لدى المستثمرين الأجانب والتي من شأنها أن تعيق دخول الاستثمارات الأجنبية الكفوة (ستي و بن نحي ، 2019، ص66).
ب. الآثار الاجتماعية للفساد الإداري في الجزائر: من أهم الآثار الاجتماعية التي تسبب فيها الفساد الإداري في الجزائر ما يلي:

- **زيادة حدة التفاوت الاجتماعي وتفاقم ظاهرة الفقر:** الفساد الإداري يؤثر بدرجة كبيرة جدا على البنية التحتية، ومن تمة على تكلفة الخدمات بالنسبة للفقراء من خلال رفعه كلفة رأس المال، فالفساد الإداري يؤدي الفقير بشكل غير مباشر لأنه يعرقل النمو الاقتصادي ويكسر عدم المساواة ويلحق الأذى بتوزيع الانفاق العام (حاجي ، 2014، ص135)؛ وإذا استمر هذا الوضع على حاله فإن أعداد كبيرة سوف تدخل في عداد الفقراء، ينجر عنه حالة من اليأس تصبح فيها هذه الفئات لا تكثرت بالقيم الأخلاقية وتدخل في زمرة الفسادين، وهو ما قد يؤدي إلى تفاقم الفساد الذي يشكل تهديدا داخليا كبيرا على أركان الدولة (وارث ، 2013، ص101).

- **زعزعة سلم القيم المجتمعية:** الفساد الإداري في الجزائر أضحى يشكل خطرا على الاستقرار الاجتماعي نتيجة تعميق الفجوة بين الطبقات الاجتماعية، حيث يزداد الغني غنى والفقير فقرا نتيجة إهدار الكثير من أموال التنمية خارج مسارها الصحيح، من جهة أخرى يؤدي الفساد الإداري إلى خلخلة وزعزعة القيم الأخلاقية وإلى اضعاف الروح الوطنية التي تحاول البرامج التربوية غرسها في نفوس النشئ مما يعزز الإحباط واللامبالاة وعدم المسؤولية والسلبية بين أفراد المجتمع (مغري ، 2020، ص158).

3. الآليات المؤسسية التي أنشأتها الجزائر لمكافحة الفساد الإداري:

اتخذت الجزائر سلسلة من التدابير والإجراءات الهيكلية، وذلك بوضع آليات للحد من انتشار جرائم الفساد، وفقا لاستراتيجية مؤسسية واضحة المعالم، تهدف لوضع إجراءات وقائية وعقابية شفافة تنصدها أولوية وضع حد للفساد الإداري والفساد عامة وهو ما سيناقشه هذا الجزء من البحث.

1.3. مجلس المحاسبة :

يعتبر مجلس المحاسبة مؤسسة دستورية عليا، بحيث نشئ ابتداء من سنة 1975 وتكرس فعليا بموجب الامر رقم 20/95، المؤرخ في 17/07/1995 المعدل بموجب أمر رقم 02/10 المؤرخ في 26/08/2010، وهي هيئة تمارس رقابة مالية لاحقة على تنفيذ الميزانية على العموم، بحيث يتمتع بصلاحيه التأكد من مدى صحة حسابات العمليات المالية والمحاسبية للهيئات العمومية للأحكام

التشريعية والتنظيمية المعمول بها والتحقق من عدم ارتكاب الموظفين العموميين لمخالفات مالية في مجال الميزانية العامة (بن زيان و بودة ، 2018، ص225).

أ. **صلاحيات المجلس:** يتمتع مجلس المحاسبة بمجموعة من الصلاحيات هي: (بن دين ، 2017، ص: 10-06)

- **رقابة التدقيق:** أي الرقابة المالية والمحاسبية وتستهدف المحافظة على الإيرادات والموجودات التي تتحقق من خلال التدقيق في حسابات الهيئات العمومية والتأكد من سلامة الأرقام والبيانات الواردة في الميزانية الختامية للمؤسسات؛

- **رقابة نوعية التسيير:** أي الرقابة على الأداء بهدف المساهمة في تطوير الأداء والتسيير وتقييمه لزيادة فعالية المؤسسات؛

- **رقابة الانضباط في مجال تسيير الميزانية المالية:** هو التأكد من مدى تطبيق القوانين والتنظيمات المعمول بها في جميع المعاملات والتصرفات المالية التي تقوم بها الجهة الخاضعة للرقابة وخاصة الرقابة على عمليات الإيرادات العامة بجميع مراحلها والرقابة على عمليات الانفاق بكل خطواتها؛

- **مراجعة حسابات المحاسبين العموميين:** في مجال مراجعة حسابات التسيير يدقق مجلس المحاسبة في صحة العمليات المادية الموصوفة فيها ومدى مطابقتها مع الاحكام التشريعية والتنظيمية المطبقة عليها؛

ب. **تقييم دور مجلس المحاسبة:** رغم الصلاحيات التي يتمتع بها المجلس إلا أنه لم يصل إلى الأهداف التي كان يسعى إلى تحقيقها، وهذا راجع لعدة أسباب نذكر منها ما يلي: (بوسعيد و عقون، 2018، ص323)

- حساسية السلطة التنفيذية اتجاه الدور الرقابي الذي يمارسه هذا الجهاز؛
- عدم استقلالية المجلس وتبعيته للسلطة التنفيذية ما يعيق أداء مهامه بالنزاهة والشفافية المطلوبة؛
- عدم فعالية الأدوات التي يملكها، إذ أقصى ما يمكن أن يفعله هو الحكم بغرامات لا تتجاوز الاجر الذي يتلقاه المسؤول عن المخالفة؛

2.3. المفتشية العامة للمالية :

هي هيئة دائمة للرقابة تابعة للدولة تسهر على مراقبة تسيير أموال الدولة العامة والخاصة، من حيث التسيير والاستغلال الأمثل لها ولقد أنشأت المفتشية العامة للمالية سنة 1980 بموجب المرسوم رقم 35/80 المؤرخ في 03، 1980/01، وأعيد تنظيمها في العديد من المرات (سالمي، 2015، ص36).

أ. **صلاحيات المفتشية العامة للمالية:** تتبلور مهمة المفتشية العامة للمالية في: (بوسعيد و عقون، 2018، ص324)

- جمع المعلومات عن الصفقات والاستفسار عن الطريقة التي حددت بها الحاجات العامة؛

- البحث في طريقة ابرام الصفقات، وتحديد الأهداف المتوخاة من الصفقات حتى لا ترصد اعتمادات مالية ضخمة لصفقة لا تعود بالفائدة على الصالح العام؛
 - الاطلاع على دفاتر الشروط لمعرفة مدى تطابقها مع القوانين والتنظيمات السارية المفعول؛
 - مراقبة الشروط الموضوعية للصفقة العمومية.
- ب. **العقبات التي تحد من نجاعة رقابة المفتشية العامة للمالية:** للمفتشية دور بالغ الأهمية في مجال الرقابة والتقويم المالي، إلا أنه يوجد العديد من العقبات التي تحد من نجاعة رقابتها تتمحور حول:
- (جبار و بن بريح، 2019، ص183)
- وجود بعض الهيئات لا تخضع للمفتشية العامة للمالية ممثلة في رئاسة الجمهورية، وزارة الدفاع، وبعض المؤسسات العمومية الاقتصادية ذات الرأسمال العام الخاص بالدولة؛
 - حصول مفتشي المفتشية العامة للمالية على أجور بسيطة لا تتناسب مع حجم الأموال العمومية التي هم بصدد مراقبتها مما قد يحدث ثغرة لإمكانية رشوتهم؛
 - ينحصر دورها في إعداد تقارير للرقابة دون أن تكون لها صلاحية إصدار قرارات؛
 - ليست لها سلطة اخطار القضاء ولا هيئات مكافحة، وهي هيئة غير مستقلة خاضعة لسلطة وزير المالية، لها سلطة الرقابة اللاحقة على تنفيذ العمليات المالية، مما يؤدي لعدم نجاعة رقابتها.

3.3. السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته :

تناولت المادة 18 و 19 من القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته النظام القانوني للهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وكيفية تنظيمها وسيرها(القانون رقم 06-01، الجريدة الرسمية الجزائرية، 2006، ص 04)، حيث عرفها أنها "سلطة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية، والاستقلال المالي، توضع لدى رئيس الجمهورية"، و' تحدد تشكيلة الهيئة وتنظيمها وكيفية سيرها عن طريق التنظيم"، إذا تتميز الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في الجزائر بكونها سلطة إدارية تتمتع بالشخصية المعنوية والأكثر من ذلك أنها تتمتع بالاستقلال المالي (نجار ، 2014، ص243)، ولقد تم دسترة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته بموجب التعديل الدستوري لسنة 2016 إلا أنه بعد تعديل الدستور الأخير 2020 تم تغيير تسمية الهيئة إلى السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته وتم ترقيتها الى المؤسسات الرقابية(المادة204، المرسوم الرئاسي20-442، الجريدة الرسمية الجزائرية،2020،ص43). وتتمثل مهام السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته الجديدة في: (غربي ، 2021، ص:700-703)

أ. **صلاحيات ذات الطابع التقريري:** وتتمثل في:

- وضع الاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ملزمة لجميع الجهات المعنية بالدولة وتقرر السلطة العليا القواعد التي تراها مناسبة للوقاية والمكافحة أيضا بالإضافة على القواعد المتعلقة بالشفافية؛

- جمع ومعالجة المعلومات المرتبطة بالشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته دون أن يحدد المؤسس الدستوري كيفية الحصول على هذه المعلومات المرتبطة بمجال اختصاص السلطة العليا؛
- تصدر السلطة العليا بخصوص المخالفات التي عاينتها أوامر عند الاقتضاء للمؤسسات والأجهزة المعنية سواء في القطاع العام أو الخاص للكف عن المخالفات، وفي المقابل تخطر الجهات المعنية بهذه المخالفات.

ب. **صلاحيات ذات الطابع التنفيذي:** وتتمثل في:

- تنفيذ ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، غير أنها لا تختص بسلطة العقاب لتولي جهات أخرى مسألة التحقيق والعقاب؛
- تنفيذ ونشر ثقافة الشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته بغرض الحد من انتشار ظاهرة الفساد وانحصارها وتكوين أجيال تنبذ الفساد وتحاربه.

ج. **صلاحيات المشاركة وابداء الرأي:** حيث:

- تبدي السلطة العليا رأياً وجوباً بخصوص النصوص القانونية ذات الصلة بمجال اختصاصها؛
- تشارك في تكوين أعوان الأجهزة المكلفة بالشفافية والوقاية ومكافحة الفساد من خلال اعداد برنامج التكوين والتأطير؛
- تساهم السلطة العليا في تدعيم قدرات المجتمع المدني والفاعلين الآخرين في مجال مكافحة الفساد دون أن يحدد المؤسس الدستوري نوع المساهمة.

د. **الصلاحيات الأخرى:** وتتمثل فيما يلي:

- تبليغ المعلومات المرتبطة بمجال اختصاصها ووضع هذه المعلومات في متناول الأجهزة المختصة للقيام بدورها؛
- تخطر السلطة العليا مجلس المحاسبة بالمخالفات التي عاينتها والتي تندرج ضمن اختصاصاته؛
- تقوم السلطة العليا بإخطار السلطة القضائية المختصة بالمخالفات التي عاينتها بعد انتهائها من إجراءات التحري وجمع الأدلة.

4.3. الديوان المركزي للقمع الفساد :

أنشئ الديوان المركزي لقمع الفساد، نتيجة قانون الوقاية من الفساد ومكافحته في 26 أوت 2010، بموجب الأمر رقم 05/10، وذلك في الباب الثالث مكرر، غير أنه أحال إلى التنظيم فيما يخص تحديد تشكيلة الديوان وتنظيمه وكيفيات سيره، والذي صدر بالفعل في 2011 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 426/11، والذي عدل في سنة 2014 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 209/14 (عثماني و بوماني، 2018، ص287)، ويتشكل الديوان من ضباط وأعوان الشركة القضائية التابعة لوزارة الدفاع الوطني، ضباط وأعوان الشرطة القضائية التابعة لوزارة الداخلية والجماعات المحلية (الزهراء، 2016، ص45).

أ. اختصاصات الديوان المركزي في مجال مكافحة الفساد: من اختصاصات الديوان وصلاحيته ما يلي:
(لعويجي و بن عيسى، 2021، ص 599)

- جمع كل معلومة تسمح بالكشف عن أفعال الفساد ومكافحتها؛
- اقتراح كل إجراء من شأنه المحافظة على حسن سير التحريات التي يتولاها على السلطات المختصة؛
- تطوير التعاون مع هيئات مكافحة الفساد وتبادل المعلومات بمناسبة التحقيقات الجارية، وخصوصا الشرطة الجنائية الدولية؛ كما قد تم تمديد الاختصاص المحلي لضباط الشرطة القضائية التابعة للديوان ليشمل كامل الإقليم الوطني.

ب. تقييم دور الديوان المركزي في مجال مكافحة الفساد: يمكن تقييم الديوان المركزي من خلال النقاط التالية: (قار ، 2016، ص ص: 470-471)

- عدم استقلاليته فهو تابع للسلطة التنفيذية وهذا ما يؤدي إلى تقليص دوره في مكافحة الفساد عامة؛
- صلاحيات الديوان نجدها متعددة يغلب عليها الطابع الردعي القمعي، وهذه الصلاحيات يفترض أن توزع على الهياكل الموجودة في الديوان لقيام كل مصلحة بالمهام المنوطة بها، لكن في حقيقة الأمر نجد أن مديرية التحريات فقط التي اسند لها مهام مرتبطة بمكافحة الفساد وقد حصرها المشرع في البحث والتحقيق في مجال مكافحة جرائم الفساد دون المهام والصلاحيات الأخرى؛
- كان المفروض على المشرع الجزائري تمديد الاختصاص المحلي لكافة ضباط الشرطة القضائية سواء التابعين للديوان أو غير التابعين، حتى نضمن التصدي للفساد عبر كافة التراب الوطني؛

4. الخاتمة:

الفساد الإداري في الجزائر مستشري بطريقة لا يمكن انكارها وما قضيا الفساد التي طافت على السطح في العقد الأخير إلا دليل على مدى توغل الظاهرة في مختلف قطاعات البلاد، ما سبب في العديد من الأزمات الاقتصادية، الاجتماعية، ورغم محاولة الدولة تدارك الأمر عبر استراتيجية تشريعية ومؤسسية على غرار القانون رقم 06-01 للمكافحة الفساد والسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته ومجلس المحاسبة، إلا أنها لم تحقق الأهداف المطلوبة منها يعد.

1.4. النتائج: حيث خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي :

مؤشرات مدركات الفساد توضح مدى انتشار الفساد الإداري في الجزائر، حيث لم تخرج الجزائر من القائمة السوداء للدول الأكثر فسادا منذ سنين رغم كل الجهود التشريعية والمؤسسية المسخرة لمكافحته؛ تعاني الجزائر من معدلات نمو اقتصادية متذبذبة وضعيفة جدا ومن عدم استقرار سياسي وتزايد معدلات الفقر جراء استفحال الفساد الإداري؛

أنشأت الجزائر عدة هيئات مستقلة مكلفة بمكافحة الفساد والوقاية إلا أنها في حقيقة الأمر تعاني من عدم استقلاليته الوظيفية والعضوية ما قلص دورها في مواجهة الظاهرة؛

قصور دور الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد سابقا ومكافحته والديوان المركزي لقمع الفساد في كشف قضايا فساد مهمة أو حتى تحريك دعوى قضائية اتجاه أي متهم أو هيئة متهمه بالفساد.

2.4. التوصيات :

- ضرورة بناء استراتيجية قادرة على محاربة الفساد الإداري قائمة على الأفعال من خلال تفعيل الرقابة الرسمية والغير رسمية مثل المجتمع المدني، الاعلام... الخ؛
- إعطاء صلاحيات أكثر للهيئات المكلفة بمكافحة الفساد خاصة فيما يخص التوجه للعدالة تحت شعار لا أحد فوق القانون؛
- تبني استراتيجية اصلاح اداري تواكب التكنولوجيا والعولمة بالإضافة للاستراتيجية التشريعية والمؤسسية.

5. قائمة المراجع :

- القانون رقم 06-01 المؤرخ في 21 محرم 1427 الموافق 20 فبراير 2006، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد14، الصادرة في 08 صفر 1427 الموافق 8 مارس 2006.
- المرسوم الرئاسي رقم 20-442، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد82، الصادرة في 30 ديسمبر 2020
- أحسن غربي. (2021). السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته في ظل التعديل الدستوري لسنة 2020. مجلة أبحاث. المجلد 06. العدد01. جامعة زيان عاشور. الجزائر، صفحات 687-707.
- احمد محمود ابو سليم . (2010). *مكافحة الفساد*. دار الفكر للنشر والتوزيع ،عمان، الاردن .
- احمد سلامي، اسماء سلامي ، و عبد الحق بن تقات. (2018). واقع الفساد المالي في الجزائر لفترة 2017-2003. مجلة *اقتصاديات الاعمال والتجارة*، المجلد 03، العدد02، جامعة المسيلة، الجزائر، صفحات 105-119.
- اديب بلعابد، و هاجر مزهود. (2020). أثر الانفاق العام على تطور مستويات الفساد بالجزائر. مجلة *اقتصاد المال والاعمال*، المجلد04، العدد04، المركز الجامعي لميلة، الجزائر، صفحات 130-146.
- امال قواجلية . (2016). *واقع الفساد التنظيمي بين التجديد الاجتماعي والصراع الاقتصادي في المؤسسة العمومية الصناعية الجزائرية في عصر العولمة والمعلوماتية ومرحلة اقتصاد السوق*. اطروحة دكتوراه، تخصص تنظيم وعمل، قسم علوم الاجتماع، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة ابو القاسم سعد الله، الجزائر2، الجزائر.
- ان اليوت كمبريلي. (2000). *الفساد والاقتصاد العالمي* (الإصدار الطبعة الاولى). (امام محمد جمال، المترجمون) مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، مصر.
- جميلة قار . (2016). واقع ورهانات الهيئة الوطنية والديوان المركزي في مجال مكافحة الفساد. مجلة *الحقوق والحريات*، المجلد 04، العدد02، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، الصفحات 457-479.

- خالد ليتيم، وعبد الحفيظ مسكين (جوان، 2018): الأثار الاقتصادية للفساد المالي والاداري وجهود الجزائر لمكافحة-اشاره إلى ترتيب الجزائر في مؤشر مدركات الفساد. مجلة معارف: قسم العلوم الاقتصادية، 24، جامعة البويرة، الجزائر، صفحات 334-350.
- رفيق عويد غزوان . (2016). دراسة تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية مع الاشارة إلى حالة العراق. مجلة النزاهة والشفافية للبحث والدراسات، العدد 09، هيئة النزاهة، العراق.
- رقية جبار ، و امال بن بريح. (2019). دور المفتشية العامة للمالية في مكافحة الفساد. مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 09، العدد01، جامعة البليدة 2، الجزائر، الصفحات 171-184.
- سارة بوسعيد، و شراف عقون. (2018). واقع الفساد في الجزائر وآليات مكافحته. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد05، العدد01، العربي بن مهدي أم البواقي، الصفحات 308-336.
- سعادة بن زيان ، و محمد بودة . (2018). رقابة مجلس المحاسبة على المخالفات المالية والمرتبكة في تسيير الميزانية العامة والمالية. مجلة القانون والعلوم السياسية، المجلد04، العدد01، المركز الجامعي بالنعامة، الجزائر، الصفحات 224-241.
- سعدي وصاف . (08-09 مارس 2005). الفساد الاقتصادي في البلدان النامية، الاسباب والآثار وآليات المعالجة. الملتقى العلمي الدولي حول الاداء المتميز للمنظمات والحكومات. ورقلة ، الجزائر: كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية.
- سليمان رضاء. الادارة العامة . تم الاسترداد من مطبوعة محاضرات سنة أولى إدارة أعمال، جامعة دمياط، مصر، تاريخ الاطلاع : 2021/02/12، www.du.edu.eg .
- سليمة مراح. (2001). التسيير الحديث والادارة العمومية الجزائرية. اطروحة ماجستير، فرع علوم التسيير، كلية الحقوق والعلوم الاداري، جامعة الجزائر، الجزائر .
- سيد احمد ستي وايمن صلاح بن نحي . (2019). أثر الفساد على النمو الاقتصادي في وجود الاستثمار الاجنبي المباشر كمتغير وسيط دراسة قياسية في الجزائر خلال الفترة 2017-2003. مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية، المجلد 03، العدد 01، جامعة زيان عشور، الجلفة، الصفحات 56-71.
- شافية جاب الله. (2013). واقع ظاهرة الفساد الاداري في الادارة الجزائرية ودور الرقابة الادارية كآلية لمكافحة. مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 02، العدد 01، جامعة الجزائر 03، الصفحات 93-110.
- شهيدة قادة (2019). التجربة الجزائرية لمكافحة الفساد ومفارقتها. مجلة مركز حكم القانون ومكافحة الفساد، العدد 13، جامعة حمد بن خليفة للنشر، قطر .
- عبد الحميد براهيم . (2006). دراسة حالة الجزائر في الفساد والحكم الصالح في البلدان العربية (الإصدار الطبعة الاولى)، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، لبنان.
- عبد العزيز خالد. (2001). الفساد رؤية تحليلية لواقع الظاهرة في الغارة الافريقية. مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، مصر .
- عبد العزيز طيبة، و عبد القادر رملوي. (2019). أثر الانفتاح الاقتصادي في النمو الاقتصادي في الجزائر. مجلة النشائر الاقتصادية، جامعة بشار، الجزائر، 54-73.

- عبد الله لعويجي ، و نصيرة بن عيسى. (2021). الديوان المركزي لقمع الفساد. مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، مجلد 08، العدد02، جامعة باتنة1، الحاج لخضر، الجزائر، الصفحات 591-606.
- عقيلة خالف . (2006). الحماية الجنائية للوظيفة الادارية من مخاطر الفساد. مجلة الفكر البرلماني، مجلس الامة، العدد14.
- علي بقشيش . (2012). اشكالية تأثير الفساد الاداري على برامج التنمية وتطبيق آليات الحكم الراشد في البلدان النامية. اطروحة دكتوراه، تخصص التنظيم الاداري والسياسي، فرع العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعالم، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
- عماد الشيخ(2006): الشفافية ومراقبة الفساد. بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية للنشر والتوزيع.
- فاطمة بن دين . (2017). مجلس المحاسبة كآلية رقابية للحد من الفساد في الجزائر. مجلة دراسات في الوظيفة العامة، المجلد 02، العدد04، المركز الجامعي بالبيض، الجزائر، الصفحات 1-17.
- فاطمة عثمانى، و نبيل بوماني. (2018). الديوان المركزي لقمع الفساد لبنة جديدة لتعزيز مكافحة الفساد. مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، مخبر المؤسسات الدستورية والنظم السياسية، المجلد 02، العدد05، المركز الجامعي تيبارة، الصفحات، 286-298.
- فايزة ميموني ، و مراد خليفة . (2009). السياسة الجنائية للمشرع الجزائري في مواجهة ظاهرة الفساد. كجلة الاجتهاد القضائي، المجلد 04، العدد05، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 223-246.
- فريال مغري . (2020). ظاهرة الفساد في الجزائر دراسة في أهم الأسباب والنتائج. مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 03، العدد02، جامعة خميس مليانة، الجزائر، الصفحات 145-162.
- فضيلة بوطورة ، و نوفل سمايلي. (2019). تأثير ظاهرة الفساد الاداري على حقوق الانسان والتنمية البشرية في الجزائر. مجلة مركز حكم القانون ومكافحة الفساد، جامعة حمد بن خليفة للنشر، قطر.
- فضيلة بوطورة، ونوفل سمايلي (2017)، تقييم تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من دول العالم للجزائر، بين حقيقة التعديلات والإصلاحات الشرعية وواقع الاحصائيات الواقعية، مجلة جديد الاقتصاد، العدد01، رقم 12، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، الجزائر
- فطيمة حاجي . (2014). اشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية. اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، قسم العلوم الاقتصادية، بسكرة، الجزائر.
- فيروز زارقة. (09-08 افريل 2007). الفساد في المجتمع الجزائري واستراتيجية الحد منه، الملتقى الدولي: الحكم الرشيد واستراتيجية التغيير في العالم النامي. جامعة سطيف، الجزائر.
- كريمة بقدي. (2012). الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال افريقيا. تلمسان، الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابو بكر بلقياد.
- لويزة نجار . (2014). التصدي المؤسساتي والجزائري لظاهرة الفساد في التشريع الجزائري. اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة منتوري، تخصص: القانون الجنائي والعلوم الجنائية، قسم القانون الخاص، قسنطينة، الجزائر.
- محمد بن عزوز. (2016). الفساد الاداري والاقتصادي آثاره وآليات مكافحته- حالة الجزائر -. المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، المجلد07، العدد01، جامعة الجزائر 3، صفحات 197-219.

الآليات المؤسسية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر

- محمد وارث . (2013). الفساد وأثره على الفقر إشارة إلى حالة الجزائر. مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد 05، العدد 08، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، صفحات 85-104.
- مراد الزهراء . (2016). جريمة اختلاس المال العمومي في القانون الجزائري. اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة الاخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر.
- ملاك قارة. (2010). اشكالية الاقتصاد الغير رسمي في الجزائر مع رض ومقارنة لتجارب المكسيك، تونس، السنغال. اطروحة دكتوراه، فرع الاقتصاد المالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، قسنطينة، الجزائر.
- مليكة بكوش . (2013). جريمة الاختلاس في ظل قانون الوقاية من الفساد ومكافحته. اطروحة ماجستير، كلية الحقوق جامعة وهران ، قسم القانون الخاص، الجزائر.
- نسيمة بومعروف . (2017). مظاهر الفساد الاداري. مجلة علوم الانسان والمجتمع، المجلد 06، العدد 01، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر ، صفحات 129-147.
- هجيرة عبد الجليل . (2017). العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد. اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تخصص مالية دولية، فرع التسيير ، تلمسان، الجزائر.
- هشام غربي . (2010). الابعاد والانعكاسات الاقتصادية للفساد المالي والاداري على مؤشرات التنمية الاقتصادية. مجلة المعيار، المجلد 13، العدد 25، جامعة العلوم الإسلامية الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر، صفحات 421-462.
- وردة سالمى. (2015). طبيعة تدخل المفتشية العامة للمالية للرقابة وتدقيق تسيير المؤسسات العمومية والاقتصادية. مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 04، العدد 02، جامعة البليدة 2، صفحات 34-47.